التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر

الأستاذة: آمال لبعل، جامعة بسكرة، الجزائر

الأستاذ الدكتور: الأزهر العقبي، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

لقد عرفت المدينة في الجزائر عدة تحولات في تركيبتها الحضرية، وكذلك خصائصها العمرانية والمعمارية، وذلك تبعا لطبيعة السياسات الحضرية التي تبنتها من أجل ضبط توسعها ونموها، لكن نجدها في الأخير أصبحت تعاني تدهور في مجالها الحضري، وتلوث بيئي بكل أنواعه مهددا بذلك حياة قاطنيها، بالإضافة إلى الاستنزاف الخطير لكل مواردها الطبيعية والمادية، وحتى البشرية، فأصبح من الضروري العمل على إيجاد آلية تسمح بحسن تنظيم المناطق في المدينة، وتطوير الخدمات والوظائف والأنشطة الموجهة لسكان هذه المناطق، في إطار تنمية المدينة تنمية شاملة، هذه الآلية هي: **التخطيط الحضري**، أحد أهم وسائل التهيئة العمرانية وأدواتها والموظفة في هذا الإطار، لكن ضمن تنمية تحافظ على البيئة وعلى كل عناصرها أي تحقيق التنمية المستدامة للمدينة.هذه الدراسة هي محاولة لتسليط الضوء على علاقة التخطيط الحضري بالتنمية المستدامة للمدينة وكيفية تجسيدها على أرض الواقع مع المحافظة على البيئة وكل مواردها، ودور المشاركة الشعبية في تثمينها والمحافظة عليها.

Abstract:

The city in Algeria, following the character of the urban policies adopted in order to control its expansion and growth, knew several transformations in urban structure, urbanism and architectural characteristics. However, we find it goes through deterioration in its urban area, as well as environmental pollution, of all kinds, endangering the lives of inhabitants, in addition to the serious depletion of all its natural, material resources and even human ones. Therefore, it became necessary to lay out a mechanism allowing the proper organization of areas in the city and development of services, functions and activities directed to their population, within the framework of the comprehensive development of the city. This mechanism consists in: **urban planning**, one of the most important means and tools of urban development, used in this context, but within such a development preserving the environment and all its elements, in other words; the achievement of the sustainable development of the city.This study is an attempt to highlight the relationship between urban planning and the sustainable development of the city, the method of its concretization on the ground, while preserving the environment and all its resources, and the role of popular participation in its valuation and preservation.

مقدّمة:

إن التطورات الصناعية والتكنولوجية التي تعيشها المراكز الحضرية، أفرزت العديد من النشاطات والوظائف والهياكل الموجهة للأفراد وكذا للمؤسسات، ما أدى إلى خلف تفاعل دائم بين الإنسان والبيئة، والذي نجم عنه عدة مشاكل بيئية خاصة في ظل التوسعات العمرانية، وسوء إستخدام الأرض وإستغلالها، الأمر الذي تطلب من الجهات المسؤولة على المدينة كمركز حضري، إيجاد سبل وطرق عاجلة للتحكم في توسع المدن، والمحافظة على كل الموارد التي تزخر بها والحرص على ديمومتها حفاظا عليها للأجيال القادمة.

إن عملية التخطيط الحضري آلية لضبط الحركية الحضرية للمدينة، والتي تعمل على التوزيع الأمثل لنشاطاتها وخدماتها لساكنيها ومقراتهم وفقا لحجم وشكل المدينة ووفقا كذلك للموارد المتاحة لها لتحقيق ذلك من تربة ومياه وحتى عناصر المناخ، تجنبا للإضرار بالبيئة، وحسن تسييرها وإدارتها.

في هذا الإطار وجب إشراك المواطن في هذه الحركية من خلال كل المراكز التي يتواجد بها، والأدوار التي يستطيع من خلالها المساهمة في إنجاح عملية التخطيط الحضري، سواء كان المسؤول المباشر عن تجسيدها ومتابعة مجريات عملها ومراحلها بكل دقة وتنظيم، أو كان المستفيد منها من خلال المساهمة في توجيه معطياتها وبياناتها عن طريق تواجده في الفئات المجتمعية والجمعيات والمنظمات التي تعمل خارج إطار الإدارة المكلفة بالتخطيط الحضري.

هذه الورقة هي محاولة للإجابة على تساؤلات التالية :

1. ما هي آلية التخطيط الحضري؟ وما هي أهم مضامينها وأدواتها؟
2. ما هي التنمية المستدامة؟ وما علاقتها بالتخطيط الحضري؟
3. كيف تساهم المشاركة الشعبية في تجسيد آلية التخطيط الحضري إنطلاقا من مبادئ التنمية المستدامة؟

أولا: التخطيـط الحضـري:

إن واقع المدينة الجزائرية ما زال يراوح مكانه عما يجب أن تكون عليه مقارنة بمدن دول أخرى خاصة فيما يتعلق بتنظيمها وحسن توزيع هياكلها وخدماتها وفق مخطط واضح منظم ومرتبط بأسلوب وطريقة معيشة السكان، ما جعل التحضر في أعلى مستوياته خاصة في المدن الكبرى بالجزائر ما جعلها تبحث عن آلية لتحقيق التوازن والانسجام بين حياة الأفراد ونموهم وتطور مؤسساتهم وكل الخدمات الواجب توفيرها لهم، الأمر الذي تطلب البحث عن إمكانية تطوير هياكلها وبنيتها التحتية وآلية قادرة على إستيعاب كل هذه التفاعلات والظواهر والتحديات الحضارية وتحسين نوعية الحياة الحضرية داخل المدينة، هذه الآلية هي التخطيط الحضري.

لقد إحتل التخطيط الحضري مكانا بارزا في الموضوعات التي تتناول بالدراسة مسيرة الحضرية بالمدن، وفقا لأهدافه التي تمس شتى مجالات الحياة الاقتصادية والإجتماعية والعمرانية، ويمكن الحديث عن الشكل العام للتخطيط الحضري بأنه محاولة لرسم سياسة علمية للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت هذه الموارد بشرية أو طبيعية أم مادية، لتحقيق أهداف إجتماعية وإقتصادية تهدف مهما إختلفت من مجتمع لآخر إلى تحقيق حياة أفضل للمواطنين [1] .

كما يعرف التخطيط بأنه وضع خطة لتحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية ما في مدى زمني محدد، وحتى يكون التخطيط سليما يجب أن يكون واقعيا محققا للهدف في الوقت المناسب والمحدد له، ومستمر الصلاحية طوال المدى الزمني المقدر لتنفيذه بأعلى درجة من درجات الكفاءة[2].

ومن ما سبق يمكن القول أن التخطيط الحضري هو ترجمة لمجموعة إستراتجيات على أرض الواقع وذلك من خلال:

1. الإستغلال الأمثل والمنظم للموارد الطبيعية والبشرية والمادية المتاحة داخل المدينة.

2/ – يتم العمل وفقا للأهداف الإجتماعية للمجتمع مهما إختلف مناطق تواجده من مكان إلى آخر.

3/ – كذلك يعتبر التخطيط الحضري آلية تسيير وفقا لمجال زمني محدد لكن بدرجة عالية من الدقة والإنجاز، من أجل وضع حياتي أفضل للفرد (3).

وعليه فالتخطيط الحضري هو محاولة لتهيئة المناخ الذي يسمح للتجمعات بإيجاد الوسائل الضرورية لتحقيق إطار معيشي ملائم لسكانها، فالإنسان يسعى دائما لتنظيم البيئة التي يعيش فيها، وإيجاد الأدوات التي يمكن أن تحقق الإنسجام الأفضل بين جميع أفراد المجتمع من أجل ضمان نسيج عمراني متوازن ومتناسق وظيفيا وجماليا وإجتماعيا.

فالتخطيط الحضري هو أحد أهم أنواع التخطيط في المجتمع، لأنه يتوجه إلى بيئة معينة مختلفة عن البيئات الأخرى، وهو ذو طبيعة وصفات مميزة عن أنواع التخطيط الأخرى، وهي صفات يمكن أن يستمدها من المدينة، هذه الأخيرة التي تتميز ببنية إقتصادية متنوعة ومغايرة.

إذن يمكن القول أن التخطيط الحضري هو أحد الأدوات المترجمة للحاجيات الإجتماعية للسكان داخل بيئة ملائمة، تضمن التنمية الحضرية بشتى أشكالها من خلال التسيير لمجالات النقل والتنقل، والطرق والمواصلات والاتصال والصحة والتعليم والراحة والعمل والخدمات، ولا يكون التخطيط الحضري متكاملا إلا من خلال أحد المقومات الأساسية والحديثة وهو المشاركة الجماعية في إتخاذ القرار (مؤسسات، هيئات، تنظيمات، المجتمع المدني...إلخ)، وهذا من أجل الشعور بالإنتماء والمسؤولية وروح المبادرة والإهتمام بالفرد والجماعة، أي أن التخطيط الحضري من هذه الزاوية يحمل في طياته مفهوم الإستدامة التي يأمل المخططون إدخالها على الحياة الحضرية (4).

إذن يمكن القول أن التخطيط الحضري أصبح الآن بحاجة إلى إعادة النظر في مضامينه حتى في تسميته ففي الجزائر يقصد عادة بالتخطيط الحضري أنه تهيئة

عمرانية منظمة كما يقصد في بعض الأحيان بالتهيئة الحضارية، الذي أصبح الآن حاجة ملحة للمحافظة على البيئة الحضرية، ومعالجة المشكلات الحضرية وتجاوز أوجه القصور والنقائص والفجوات التي حالت دون تنظيم الحياة الحضرية وتحقيقا للتنمية المستدامة للمدينة.

1/ – خصائص التخطيط الحضري:

بحكم الصفات والوظائف التي يؤديها التخطيط الحضري فإن لهذا المستوى من التخطيط طبيعة وخصائص يتعامل بها مع البيئة الحضرية المعقدة وسريعة التطور والتبدل تجعله يختلف عن سائر أنواع التخطيط، ونستطيع حصر هذه الخصائص فيما يلي:

- أن التخطيط الحضري لا يمكن أن يكون عمل منفرد بل أنه ينجز من خلال فريق عمل يتألف من مختلف الإختصاصات التي تعنى بالجوانب الاقتصادية والإجتماعية والعمرانية.
- التخطيط الحضري يتعامل مع بيئة تتصف بعدم التجانس من حيث الفروقات الاجتماعية والطبقية والسلوكية للجماعات التي تعيش في المدن التي صارت تستقبل موجات مهاجرة من مختلف البيئات، إضافة إلى النمو لسكانها الأصليين لذا فهو عمل يجمع هذه الجماعات ضمن بيئة متجانسة (5).
- كون التخطيط الحضري يرتبط بقرارات الدولة وسياساتها المعززة بها ماديا ومعنويا لذا صار لهذا العمل أجهزة متخصصة تعرف بأجهزة التخطيط الحضري التي تتولى إعداد وتنفيذ المخططات الأساسية للمدن أو ما يعرف بالتصميم الحضري.
- من طبيعة التخطيط الحضري أنه يستند إلى مكونات وعناصر البيئة الحضرية لذلك يجب أن تكون الخطة الحضرية مستندة على وضوح الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وسبل تحقيقها.

- طبيعة التخطيط الحضري خلق توازن إقليمي بين جميع المناطق الحضرية من خلال توزيع عادل للأنشطة الحضرية بطريقة تضمن توفير العوائد الاقتصادية والاجتماعية لجميع المناطق والأقاليم وسكانها ما أمكن.
- فهم العناصر الاجتماعية والثقافية والنفسية كمكونات أساسية في الخطط أو الخطة الموضوعة للبيئة الحضرية، فقد تقام وتنفذ خطة حضرية في مدينة دون دراسة غايتها وأهدافها الاجتماعية والثقافية التي رسمت لها، وكذلك دون متابعة آثارها ونتائجها المقصودة والغير مقصودة، وهذا ما يؤدي إلى فجوة إرتباك بين النظرية والتطبيق في التخطيط الحضري، أو بين ما تعبر عنه الجوانب المعمارية والسلوكية للتخطيط الحضري.
- تحديد مكونات وعناصر البيئة وعملية تحديد مكونات البيئة الحضرية أمر مرادف لما يمكن تسمية بالمسح الجغرافي حيث أن على المخطط أن يعرف ويحدد ما هو موجود من أنشطة وظواهر مختلفة[6].

وعلى هذا الأساس فالتخطيط الحضري عملية دورية ومستمرة ومترابطة، على مستويات عدة من أجل تحقيق التوازن في توزيع السكان والأنشطة في المناطق الحضرية، من أجل خلق تجانس إجتماعي مع مراعاة الفوارق في العادات والتقاليد والدين، وفق إستراتجية مفصلة لعملية التنفيذ الواقعي ومتجاوبة مع المضامين النظرية لها.

2. مبادئ التخطيط الحضري:

حتى يحقق التخطيط الحضري التنمية الحضرية بكل أشكالها، ينبغي أن يعتمد على جملة من القواعد الأساسية والمبادئ العامة وهي: [7].

أ. الواقعية:

إذا لابد أن توضع الخطة على أساس من المعرفة الواقعية بصورة المجتمع والحقائق القائمة فيه، وأن توضع الغايات لتتلاءم مع حقيقة هذا الوضع القائم، وبالتالي يمكن إختيار الأساليب الواقعية للوصول إلى الأهداف المنشودة.

ب. الشمولية:

يجب أن تشمل الخطة أغلب المتغيرات الأساسية التي من شأنها العمل على تحديد الإنتاج، وأن تغطي كل المصادر والإمكانات الرئيسية مادية كانت أم بشرية، وقد لا يمكن الوصول إلى الشمولية بخطوة واحدة، وإنما ينبغي أن نصل إليها بالتخطيط المتدرج وذلك بوضع إستراتيجية تعبر عن الأهداف بعيدة المدى للمجتمع، ثم وضع خطة مرحلية ذات أبعاد زمنية متوسطة تنبثق عنها الخطط السنوية قصيرة المدى.

ج. التكامل والاتساق:

يجب أن تكون أجزاء الخطة متكاملة عضويا وأن تشكل في مجموعها كلا متكاملا متناسقا، وهذا التناسق يجب أن يشمل الأهداف والوسائل المستخدمة في تحقيقها.

د. المرونة:

نظرا للتطور السريع في العلوم التكنولوجية يجب أن لا تكون الخطة قيدا يحد من تقدم المجتمع إذا لابد أن تتصف الخطة بالمرونة وأن تتجاوب مع الظروف المتجددة في هذا العصر.

هـ. الإلتزام والديمقراطية:

لابد من توفير مركز جهاز تخطيطي لإتخاذ القرارات وأن يكون لهذه القرارات صفة الإلزام على جميع المستويات في القطاع العام وصفة التوجيه للقطاع الخاص والتعاون إن وجد من ناحية أخرى، فلابد من المشاركة الفعالة للقاعدة الجماهرية ومنظماتها في صياغة الخطة والقرارات التخطيطية المتعلقة بها[8].

و. المركزية واللامركزية:

يعني المبدأ وتوزيع العمل على أساس مركزية قرارات التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء ولامركزية التنفيذ ضمن عملية واحدة مترابطة.

ز. توفير الكوادر التخطيطية:

لابد من توفير الكوادر التخطيطية وتدريبها أولا لضمان نجاح العملية التخطيطية حيث أن درجة المركزية في إتخاذ القرارات وإتساع حجم القرارات التخطيطية المركزية يتناسب عكسيا مع ندرة الكوادر التخطيطية المخلصة وكفاءتها وقلة عدد المؤسسات المشغولة بالتخطيط.

ح. الإستمرارية:

إن مبادئ الواقعية والشمول والإتساق والمرونة والمركزية والديمقراطية، كلها تساعد على تأمين هذا النسق المتناسق بين جميع أجزاء الخطة وإستمرارية العملية التخطيطية التي لابد وأن تكون عملية مستمرة، وطبقا لهذا المبدأ، فإن معظم الدول تتبعه وتأخذ به، بمعنى العمل بإستمرار على تمديد سنوات الخطة إلى الأمام وتعديلها حسب المتطلبات والمتغيرات المستجدة، مما يضمن تحقيق مبدأ المرونة ويساعد المخططين على مواجهة الظروف الجديدة، ويضمن إستمرار العملية التخطيطية، إلا أن ذلك يتطلب قدرة ناضجة في الممارسة التخطيطية ووسائل تكنولوجية متطورة لتسهيل مهمة وضع التعديلات اللازمة على الخطة وتسهيل مهمة متابعة التنفيذ وتقييم الأداء[9].

والمسألة التي نريد معرفتها هو إلى أي مدى يمكن التصديق بأن هذه المبادئ التي تم عرضها لها إمكانية لتطبيقها ضمن عملية التخطيط الحضري في الجزائر؟إذا أن الواقع يعرض التجربة الصعبة للجزائر في التخطيط الحضري والتوسع العمراني وصعوبة ضبطه إنطلاقا من الفترة الاستعمارية إلى غاية يومنا هذا، رغم الترسانة القانونية والتنظيمية وحتى التشريعية التي أستخدمت في هذا الإطار، لأن

هذه العملية لا تزال تواجه صعوبة في التهيئة العمرانية في الميدان وصعوبة في التحكم والسيطرة على التوسع العمراني الغير منظم من جهة ثانية، ما أفرز رؤية أخرى جديدة، هي ضرورة العمل من أجل الحفاظ على البيئة وتحقيقها لتنمية مستدامة للمدينة بإستدامة مواردها المختلفة.

لذا أصبح عمل سياسة المدينة مبنى على أساس تحقيق التنمية المستدامة نظرا لكونها نسق متكامل ومتعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف وبالإمكان تجسيدها وفي كل المجالات ففي **مجال التنمية المستدامة** يمكن تجسيد عملية التخطيط الحضري عن طريق:

- المحافظة على بيئة الطبيعية والثقافية.
- الحرص على الإستغلال العقلاني للثروات الطبيعية.
- ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة.
- ترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال.

أما في **المجال الحضري والثقافي**: فالعملية تتجسد عن طريق التحكم في توسع المدينة والمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق السياحية والمناطق المحمية عن طريق ضمان:

- تصحيح الإختلالات الحضرية.
- إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته.
- المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها.
- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.
- ترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية.
- وضع حيز التنفيذ النشاطات العقارية التي تأخذ بعين الإعتبار وظيفة المدينة.

- ترقية المسح العقاري وتطويره.

وفي **المجال الإجتماعي**: بتحسين ظروف وإطار المعيشة للسكان عن طريق ضمان:

- مكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء.
- ترقية التضامن الحضري والتماسك الإجتماعي.
- ترقية وتطوير النشاطات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية.
- المحافظة على النظافة والصحة العمومية وترقيتها.
- الوقاية من الإنحرافات الحضرية.
- تدعيم التجهيزات الإجتماعية والجماعية.

في **مجال التسيير** بترقية الحكم الراشد عن طريق:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني بإستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.
- تأكيد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركة الجمعوية والمواطن في تسيير المدينة.
- دعم التعاون بين المدن[10].

وعلى هذا الأساس، فقد حاولت الجزائر على غرار الدول الأخرى، الإعتماد على مجموعة أدوات حضرية وعمرانية تحقق من خلالها كل تطلعات العملية التخطيطية للمدينة، مع المحافظة على كل الموارد وبكل أنواعها، وكذلك على سمة المدينة الجزائرية بتراثها المعماري المتميز، خاصة في ظل إنعدام العقلانية في تسيير المجال الحضري والجهل بقيمة هذا المجال وموارده، ما أدى إلى إنتشار الأحياء العشوائية وفقدان المساحات المخصصة للتجهيزات والمرافق العامة التي

حولت إلى مساكن للأفراد، فأصبح الإسمنت هو الصفة الطاغية على كل مكونات المدينة.

وإنطلاقا من سنة 1971 بدأت الجزائر بوضع تنظيمات وقوانين تعمل على وضع أدوات خاصة بالتسيير الحضري ومترجمة لعملية التخطيط الحضري، هذه الأدوات هي:

1. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

لقد أقر المشرع الجزائري المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في القانون 90-29 المؤرخ في 01/ 02/ 1990 المعدل والمتمم بموجب القانون 04-05 المؤرخ في 14/ 08/ 2004 المتضمن قانون التهيئة والتعمير والنصوص التطبيقية له، لاسيما المرسوم التنفيـذي رقم 91-177 المؤرخ في: 28/ 05/ 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به والمعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10/ 09/ 2005، وهو يهدف إلى تحديد المناطق التي يمكن تعميرها حسب ما يقتضيه النسيج العمراني، ويهدف أيضا إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها، ويعمل على تنظيم وضبط كل القواعد المطبقة على كل منطقة حسب تقسيم الأراضي والمشمولة بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

2. مخطط شغل الأراضي:

هو أداة حديثة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري وهو من أدوات التهيئة والتعمير وهو أداة من أجل ضمان التوعية الحضرية والمعمارية للمدينة من خلال الإستجابة للمشاكل والخيارات، ويعتبر وسيلة قانونية نستطيع الإحتجاج بها أمام الأفراد أي تصلح للمعارضة، كما أن له أهمية خاصة بالنسبة للجماعات المحلية، إذا يعتبر أداة جيدة للامركزية لإتخاذ القرار في تنظيم المجال[11].

3.مخطط العمران الموجه:

هو مخطط كان يوضع للمدن الكبرى والمتوسطة، يأخذ بعين الإعتبار النسيج العمراني على المدى المتوسط، وهو يحدد إستخدام الأرض ويرسم معالم التهيئة العمرانية داخل المدينة، ويصبح قانون عمراني بمجرد المصادقة عليه من طرف الوزارة الوصية.

4.مخطط العمران المؤقت:

هو مخطط خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية، يتميز بقصر مدة تجسيده وهو لا يحتاج إلى مصادقة وزارية، فمصادقة الوصاية على المستوى المحلي كافية لهذا النوع من المخططات.

5. مخطط التحديث العمراني:

هو مخطط ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن وبالأخص المدن الكبرى والمتوسطة الحجم بغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق والأرصفة والمساحات الخضراء والمنتزهات والحدائق العمومية، وحدائق الأطفال وغيرها.

6. المناطق الصناعية:

هي أحد وسائل التهيئة العمرانية ويشترط في تكوين منطقة للنشاط الصناعي بالتجمعات الحضرية تواجد خمس وحدات صناعية على الأقل قادرة على توفير 1000 منصب شغل صناعي أو أكثر، والمناطق الصناعية تندمج مع المخططات العمرانية، وتنسجم مع الأراضي المخصصة لمختلف الأنشطة الحالية والمستقبلية المنصوص عليها في مخطط شغل الأراضي[12].

7. المناطق السكنية الحضرية الجديدة:

بدأ العمل بهذه الوسيلة العمرانية في الجزائر منذ سنة 1975 بهدف التحكم في التوسع العمراني بالمستوطنات الحضرية من أجل توفير السكن لأعداد

السكان المتزايدة، وهي تنشأ بشكل اختياري عندما تكون طاقة المشروع 400 سكن، وبشكل إجباري عندما يتطلب المشروع إنشاء 1000 مسكن، وقد تم تجسيد هذه المناطق إلى غاية سنة 1990 بحوالي مليون سكن جماعي على النمط العمودي (العمارات)، عبر كامل أنحاء الوطن.

8. التجزئة:

وسيلة عمرانية أخرى تهدف إلى توفير السكن الحضري الفردي المنظم والمنسجم مع النسيج العمراني، في إطار البناء الأفق المعروف بالبناء الفردي أو الذاتي، يتولى المستفيدون من شراء الأراضي المفرزة والمهيأة في التجزئة ببناء مساكنهم بشكل مستقل إعتمادا على شروط رخصة البناء المسلمة من طرف مديرية التعمير والبناء والتي تحدد المظهر الخارجي للسكن.

9. المدن الجديدة :

تبنت الجزائر هذه الإستراتيجية لمواجهة التحضر السريع في المدن، من أجل تحقيق التوازن في الشبكات الحضرية والتخفيف من أزمة السكن، وبعث التنمية الاقتصادية في الهضاب العليا والجنوب واستقطاب الفائض السكاني الموجود في شمال الجزائر.

10. رخص التدخل المباشر في تغيير النسيج العمراني:

يتم التغيير في العمراني من طرف الأشخاص والهيئات في القطاعين الخاص والعام من أجل المنفعة العامة أو الخاصة عبر التراب الوطني بواسطة وثائق إدارية قانونية تسلمها الإدارة، البلدية المحلية وبمصادقة مديرية التعمير والبناء على مستوى الولاية، أهم هذه الوثائق لها علاقة مباشرة بالتغيير في النسيج العمراني بواسطة البناء أو الهدم أو التسييج[13].

ثانيا: التنمية المستدامة:

يبدو أن التنمية المستدامة هي التي تصنع اليوم الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة، وقد كان للعمومية التي اتصف بها هذا المفهوم دورا في جعله شعار شائع وبراق ما جعل كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسة حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة اتجاه التنمية المستدامة.

ولذلك فبالرغم من الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة، وبالرغم أنها قد تبدو للوهلة الأولى واضحة، إلا أنها عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جدا، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة والمراوغة والمخادعة، نظرا لارتباط هذا المفهوم وتأثره بعلاقات القوة بين الدول وداخلها.

لذا سوف نحاول الوقوف على هذا المفهوم وأهم مضامينه فيما يلي:

1. تعريف التنمية المستدامة:

وضعت عدة تعاريف للتنمية المستدامة نذكر منها:

التنمية المستدامة هي نشاط يسعى لتحسين حياة الإنسان، لكن ليس على حساب بيئته، وهي عملية لا تخرج عن كونها استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وواعية، بحيث لا يتجاوز هذا الإستخدام للموارد المعادلات الطبيعية من أجل تجديدها، كذلك هي محاولة بحث عن بدائل لهذه الموارد، والإبقاء عليها لأطول فترة زمنية ممكنة، على إعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بهدف صحته البيئة التي يعيشون فيها[14].

أيضا نجد أن التنمية المستدامة هي الإهتمام بشكل واعي بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية حيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان وأن التنمية هي الأسلوب التي تتبعها

المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، لذا فإن الأهداف التنموية البيئية هي مكملة لبعضها البعض[15].

ويمكن في جهة أخرى الوقوف على تعريف "**برواند تلاند**" الذي يقول أن التنمية المستدامة هي القدرة على ضمان إشباع حاجات الحاضر بدون التضحية بحاجات الأجيال القادمة في المستقبل[16].

ونجد أن هذه التعاريف هي تعاريف معيارية للتنمية المستدامة، نتيجة لاستخدامها الشائع والأكثر تكرار وإقتباس في المراجع المهتمة بهذا الموضوع، وقد أدى إستخدامها بالكثيرين إلى إعتبار التنمية المستدامة هي التي تبدي تركيزا ضخما على الإنصاف بين الأجيال.

أبعاد التنمية المستدامة:

الملاحظ من التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعاد متعددة تتداخل فيما بينها، والتركيز على معالجتها من شأنه إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، وهنا يمكن الإشارة إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة وهي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية.

1. الأبعاد الإقتصادية: من خلال الوقوف على:

- ✓ تحديد حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
- ✓ إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.
- ✓ وقوف البلدان المتقدمة على مشكل التلوث ومعالجته.
- ✓ تقليص تبعية البلدان النامية.
- ✓ الوقوف على التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة.
- ✓ المساواة في توزيع الموارد.
- ✓ الحد من التفاوت في المداخيل.
- ✓ تقليص الإنفاق العسكري.

2. الأبعاد البشرية: العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل:

- ✓ تحديد مكانة الحجم النهائي للسكان.
- ✓ أهمية توزيع السكان.
- ✓ الإستخدام الكامل للموارد البشرية.
- ✓ الصحة والتعليم.
- ✓ إبراز أهمية دور المرأة.
- ✓ تحقيق الأسلوب الديمقراطي الإشتراكي في الحكم.

3. الأبعاد البيئية:

- ✓ إتلاف التربة، إستعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد.
- ✓ حماية الموارد الطبيعية.
- ✓ صيانة المياه.
- ✓ تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية.
- ✓ حماية المناخ من الإحتباس الحراري.

4. الأبعاد التكنولوجية:

- ✓ إستعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية.
- ✓ الأخذ بتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة.
- ✓ المحروقات والاحتباس الحراري.
- ✓ الحد من إنبعاث الغازات.
- ✓ الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[17].

التخطيط الحضري وملامح التنمية المستدامة:

بما أن التخطيط هو طريقة عمل أو أسلوب أداء يتم فيها ترجمة التوجهات التنموية المنشودة إلى مخططات عمرانية وبرامج إقتصادية وإجتماعية مختلفة، مع

حسن تمثيل البعد المكاني، فإن هذا يتماشى ومضمون التنمية الشاملة مع ضمان التكامل بين المستويات المختلفة للتنمية.

فالتنمية هي إطارات تحليلية تفسيرية تشرح طبيعة التوجهات اللازمة للتخطيط الحضري الذي يدخل في الإعتبار الأبعاد المكانية كأسلوب عمل ليترجمها إلى مخططات وبرامج مختلفة للوصول إلى الأهداف المرجوة.

لذا لابد من وضع أسس لرؤية حديثة متوافقة مع متطلبات والمعطيات الحالية، والعمل على دفع التنمية الشاملة على أساس من اللامركزية التي تسمع بقدر أكبر من المرونة في التخطيط والتنفيذ(18).

المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT:

يدرس توزيع الأراضي وإستخدامها على المستوى الوطني ويساعد في توفير المرافق والبنية الأساسية للمجتمع من خلال تقدير الإحتياجات العامة وتقدير الموازنة والتنفيذ المرحلي للتنمية، ويتم توزيع الأراضي بحيث تختلف كل ولاية عن الأخرى بثرواتها البشرية أو الطبيعية، من خلال إستقراء المعلومات عن كل ولاية، والكشف عما تحويه.

- **المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية SRAT:**

من خلال تنظيم إستراتيجية عمل لممارسة مهام التخطيط الحضري التي تمكننا من خلق إستغلال أمثل للموارد المتاحة، وعدالة توزيع الموارد من خلال تقدير إحتياجات التنمية وتحديد نقطة البدء في تحديد الأولويات وإعداد البرامج التي توفر معايير على أساس مبسط لتقسيم الأراضي اللازمة للخدمات العامة الإجتماعية والاقتصادية المطلوبة لتحقيق أهداف التخطيط الموضوعة للتنمية، بالإضافة إلى معايير تحدد نوعية الخدمات ومواقعها الملائمة على مستوى التجمعات السكانية بإختلاف أحجامها.

المخطط الولائي للتهيئة العمرانية PW:

أي المدن الكبرى والولايات والتجمعات العمرانية المميزة، ويتم وفق التقديرات المناسبة لحجم السكان في المستقبل ووضع إستراتيجيات توزيع السكان وإستعمال الأراضي.

التخطيط على المستوى المحلي:

بعد تقديم التحليل الفني المطلوب لمشاكل التخطيط الحضري، نتجه لوضع المشاريع العمرانية وتنفيذها وتوجيهها مع مراعاة العديد من المجالات مثل: مجال الإرتقاء ومجال تحسين وتجديد الأحياء، حيث أنه تتداخل في هذه المشروعات جهات متعددة وتحتاج إلى تضافر جهود وتخصصات متنوعة، فلابد من إستقطاب كافة الجهات ذات العلاقة بالمشروع لتشكيل كيان قادر على إتخاذ القرارات والتنسيق بين الجهات المختلفة[19].

المشاركة المجتمعية في التخطيط الحضري والتنمية المستدامة:

لقد بات من الضروري على البشرية أن تتعلم كيف تعيش في نطاق حدود البيئة الطبيعية باعتبارها موفرة لمختلف المدخلات، ومستقبلة لجميع النقابات على حد سواء، ولابد لنا أن نتعرف أنه حتى لو لم يصل التدهور البيئي إلى المستويات المهددة للحياة فإنه من الممكن أن يسفر عن تدني كبير في نوعية العالم الذي نعيش فيه، ولابد من إيجاد طريقة ما لتمكين الناس في الوقت الحاضر من الاستمتاع بالمياه الصالحة للشرب، والهواء النقي والتربة الخصبة، ومن هذا جاءت ضرورة التنمية المستدامة، وأصبح من الضروري التصدي للمشكلات البيئية في أي جهة أو منطقة معينة، ولكي تكون فرص النجاح قوية وبدرجة كبيرة، لابد من مشاركة المواطنين المحليين، وهذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

1. قدرة المواطن على المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
2. أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلول ممكنة على المستوى المحلي.
3. أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة (20).

في هذا الإطار مازالت الجهود متواصلة بغية ترسيخ أكثر لهذا المفهوم، والتوصل إلى إدراجه ضمن أبجديات التخطيط الحضري في العالم النامي، حيث أصبحت المشاركة في التمويل والتصميم والإنجاز من متطلبات الممولين والشركاء الدوليين.

وقد أتاح أسلوب المشاركة الشعبية في ميادين الإدارة الحضرية من رصد مجموعة من السمات التي تطبع أدائها والمتعلقة بـ[21] :

- القرب من مواقع المشاريع وإرتفاع كثافة السكان لا يؤدي بالضرورة إلى نمو شبكات المشاركة المدنية.
- مشاركة سكان المدن الكبرى في الاجتماعات، تعد أقل مقارنة بسكان المدن الصغرى والقرى مما يحول دون تحقيق مشاركة فعالة في مؤسسات المجتمع المحلي، وتوقيع العرائض والتطوع والعمل ضمن المشاريع المجتمعية.
- المشاركة الشعبية تعمل على تنمية مهارات الأفراد في منطقة التدخل، وتكسب المستخدمين الخبرات المتعلقة بأساليب الصيانة والترميم، وتجعل لهم القدرة على القيام بأعمال حضرية.
- المشاركة الشعبية في المراحل المبكرة للمشاريع، تساعد على التشخيص السريع للأوضاع، وتساعد على تحديد الأولويات لأن أفراد المجتمع هم الأكثر إدراكا ودراية بمشاكل بيئتهم، وتحديد أهم المعوقات التي تعترض تلك المشاريع مع إفراز بعض المقترحات والحلول التي تتلاءم في الأخير مع حاجياتهم.
- تكريس المشاركة الشعبية لخلق فرص وعلاقات تعاون بين الذين يتصورون كيفية صناعة المجال وبين مستعمليه[22].

ويمكن القول في الأخير أن التنمية الناجحة تتطلب الكثير من الكفاءة والعمل بمنهجية علمية على أولويات وجدوى المشروعات التي تدرج ضمن الخطة

الحضرية، كما تتطلب المشاركة الواسعة للآليات منظمة تتيح تعبيرا متكافئا أمام فئات وشرائح المواطنين كافة في المجتمع المحلي.

كما أن التنمية بمنظورها الجديد المستدامة الناجحة تتطلب تكاملا ضروريا بين مستويات الإدارة المحلية (البلدية، المدينة، الولاية)، وتكاملا آخر فيما بين القطاعات التي تتولى الدولة مركزيا مسؤوليتها، كذلك تكامل في الجهود التي تستبدل من جانب الدولة من ناحية، وتلك التي سيقوم بها القطاع الخاص والفاعلين الاجتماعين من ناحية أخرى، وأيضا تكاملا فيما بين محاور التنمية البيئية والعمرانية وخدمات التنمية الحضرية، والتنمية المستدامة.

خاتمة:

يمكن أن نستخلص أن التهيئة الحضرية للمدينة الجزائرية هي وسيلة من وسائل التسيير وتنظيم المجال الحضري والعمراني، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في تنظيم وإستغلال النسيج الحضري، وعلى هذا المنوال نجد أن الجزائر سعت لوضع مجموعة قوانين وخطط حضرية وعمرانية تنظم وتوجه إستغلال المجال الحضري والعمراني وفقا لمجموعة تنظيمات وإجراءات إدارية وتنظيمية، أهم هذه الآليات نجد التخطيط الحضري، التي تعمل على الوقوف على التوزيع الأمثل والعقلاني للسكان، ومختلف النشاطات والوظائف وكذلك تصميم وتخطيط التوسعات داخل المجال الحضري، وذلك من خلال خلق توازن وتكامل بين التخطيط الحضري والعمراني في ظل المحافظة على البيئة وتثمين مواردها الطبيعية واستغلالها عقلانيا أي تحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت هدفا يجب بلوغه.

❖ **هوامش البحث:**

(1) متعب مناف جاسم، **التخطيط والمجتمع**، جامعة بغداد، العراق، 1976، ص: 95.

(2) حيدر فاروق، **تخطيط المدن والقرى**، مركز الدلتا للطباعة، مصر، 1994، ص: 10.

(3) عبد الهادي محمد والي، **التخطيط الحضري: تحليل نظري وملاحظات واقعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1983، ص: 20.

(4) مصطفى وتي، **علم الإجتماع العمران**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1981، ص: 46.

(5) حواس سلمان محمود، "**أزمة التخطيط العمراني في المدن العربية**"، مجلة القافلة، العدد 02، المجلد 44، السعودية، 1996، ص: 37.

(6) محمد جاسم شعباني العاني، **التخطيط الإقليمي: مبادئ وأسس ونظريات وأساليب**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 193.

(7) محمد علي محمد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص: 290.

(8) خلف حسين علي الدليمي، **التخطيط الحضري: أسس ومفاهيم**، الدار العلمية الدولية للنشر ودار الثقافة للنشر، الأردن، 2002، ص: 62.

(9) أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص: 238،237.

(10) باية بوزغاية، **توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة " مدينة بسكرة نموذجاً**، رسالة دكتوراه، غير منشور في علم الإجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص: 273،272.

(11) مدونة العمران

Digiurbs.blogspot.com./2012/12/pos 1 ht mlt.

(12) بشير التيجاني، **التحضير والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 65.

(13) بشير التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

(14) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 23.

(15) عبد الله عبد القادر نصير، "البيئة والتنمية المستدامة"، **مؤتمر الخير العربي الثالث**، الإتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية، عمان، 2002، ص: 15.

(16) علي عبد الرزاق الحلبي، **علم الإجتماع والتنمية المستدامة "المقومات والمؤشرات"** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص: 24.

(17) عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، **الملتقى السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين**، الإتحاد المغربي للشغل، الدار البيضاء، نوفمبر، 2002.

(18) شريف رحماني، **الجزائر غدا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (ب.ت) ، ص: 163.

(19) فاتنة الوتار، وفاء الوتار، "الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة"، **ملتقى حول المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية**، عمان، 14-17 كانون الثاني، 2008.

(20) إحسان حفظي، **علم إجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 218.

(21) Jean –yves taussaini , **la ville n'est plus ce qu'elle aurait du entre distances et décalage entre la ville planifiée et ville réalisée** , revue insanyet 05, Oran, crasc , 1998, p : 89.

(22) خبابة عبد الله، "**الزكاة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة الأخلاقية**"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 13، مارس 2008، الجزائر، ص: 67.